

ناحية الكرادة في تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٤-١٩٤١

Karrada district in administrative inspection reports 1934-1941

م.م. وسام كامل صالح الجوراني

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب

wisamkamel@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

تطرق العديد من الدراسات الأكاديمية الى دراسة عدد من تاريخ المدن العراقية وتضمنت فيها مواضيع عدة سياسية واقتصادية واجتماعية، ومع ذلك لا تزال هناك بعض المدن والنواحي بحاجة الى دراسات لكشف الضوء عنها، وفي ضوء ذلك جاء البحث ليكشف النقاب عن احدى النواحي الإدارية في لواء بغداد وهي ناحية الكرادة.

قسم البحث الى اربعة محاور تضمن اولها نبذة تاريخية عن ناحية الكرادة، اما المحور الثاني فتطرق الى الازواض الإدارية فيها؟ بينما سلط المحور الثالث الضوء على ابرز الدوائر الخدمية التي وجدت فيها، في حين ركز المحور الأخير على اوضاعها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية

ناحية- مفتش- شرطة- اداري- البتاوين- الكرادة.

Abstract

Many academic studies have examined the history of a number of the Iraqi cities and included several political, economic and social topics. However, there are still some cities and districts that need studies to shed light on. In light of this, the research came to unveil one of the administrative aspects in the Baghdad District, which is Karrada district.

The research is divided into four axes, the first of which included a historical overview . of the Karrada district, while the second axis dealt with the administrative conditions in it, while the third axis shed light on the most prominent service departments in which they were found, while the last axis focused on the district`s social conditions.

Key word

district – inspector – police – administrative – Al-Bataween –Karrada

المقدمة

تعد دراسة تاريخ المدن من الدراسات المهمة في التاريخ الحديث، لكونها تتضمن معلومات قيمة ووافية عن هذه المدن، وعلى الرغم من العديد من الدراسات الاكاديمية التي تطرقت الى لواء بغداد، الى انه لا يوجد ما كتب عن ناحية الكرادة بشيء مفصل سوى ما عثرنا عليه في بعض الكتب التي لم تستخدم تقارير التفتيش الإداري في كتاباتها، ونتيجة لذلك وجد الباحث فسحة جيدة لخوض غمار البحث فيها بهدف الكشف عن ما تحتويه هذه الوثائق المهمة من معلومات جديدة تضاف الى تاريخ هذه الناحية.

يحاول البحث الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة منها: متى ظهرت ناحية الكرادة؟ ولماذا سميت بذلك؟ ومحاولة معرفة الاوضاع الإدارية فيها؟ فضلاً عن معرفة ابرز الدوائر الخدمية في ناحية الكرادة خلال مدة البحث؟ كذلك الكشف عن ابرز الأوضاع الاجتماعية التي شهدتها ناحية الكرادة؟

اعتمد البحث بالدرجة الأولى على وثائق وزارة الداخلية غير المنشورة التي تضمنت في طياتها تقارير التفتيش الإداري التي حوت في صفحاتها معلومات قيمة ونادرة وتستخدم للمرة الأولى للكتابة عن ناحية الكرادة.

أولاً: نبذة تاريخية عن ناحية الكرادة:

تقع ناحية الكرادة في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة بغداد والتي تمتد بين نهري دجلة وديالى، وقضاء الثورة في جانب الرصافة، فالناحية تقع بين اقصية ونواحي مدينة بغداد مما جعلها تحتل موقعاً مركزياً مهماً (جعفر، ٢٠١٧، صفحة ١٥٧) وتشغل مساحة (٨,٥)% من مساحة مدينة بغداد البالغة (٨٤٦,٩٦) كم (كاظم، ٢٠١٧، صفحة ١٥) (السعدي، ٢٠١٣، صفحة ٤٩).

وخلال المدة ١٨٦٩-١٩١٧ كانت ناحية الكرادة عبارة عن ضاحية زراعية قليلة السكان غالبيتهم العظمى من الفلاحين. اذ كانت ناحية الكرادة تزود بغداد بما تحتاجه من الخضر والفواكه، اما الدور السكنية كانت مبنية من الطين واللبن وكانت على شكل مجموعات متناثرة ممتدة ما بين الباب الشرقي والزوية قرب ضفاف دجلة تفصلها البساتين. ولقد ظهرت في تلك المدة ابواب ومحلات كانت اشهرها باب كلوازي (مركز الكرادة الشرقية الحالية) واستمر هذا الاسم لسنين عدة. ازدهرت الناحية اثناء الحكم العثماني واصبحت لها اهمية استراتيجية حيث انشاء فيها مراكز عسكرية، وفي عهد الوالي مدحت باشا* ادخلت بعض الاصلاحات، اذ اسس دائرة المعارف، ودوائر النفوس، ودوائر البلدية، والطابو. كما شرع بتسجيل املاك الناحية في دائرة الطابو. (عبدالامير، ٢٠١٣، صفحة ١٦)

* هو أحمد شفيق بن الحاج حافظ محمد أشرف، ولد في اسطنبول في تشرين الأول عام ١٨٢٢، درس أحمد شفيق مبادئ الانشاء والخط الهمايوني عام ١٨٣٤ وبعد تخرجه من الديوان الهمايوني عرف بأسم مدحت، مارس مدحت باشا الكثير من الوظائف الحكومية في الدولة العثمانية، وتولى مناصب متعددة منها ولايته على نيش عام ١٨٦١ وولايته على الطونه عام ١٨٦٤ وولايته على بغداد عام ١٨٦٩، كما تولى منصب الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) وحكم عليه بالإعدام بعد اتهامه من السلطان عبد الحميد الثاني بمحاولة اغتيال عمه السلطان عبد العزيز، ثم خفف الحكم الى المؤبد، وتم نفيه الى الطائف، اذ مات فيها مخنوقاً في ظروف غامضة في الثامن من ايار ١٨٨٤، للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف كمال بك حتاتة وصديق الدملوجي، مدحت باشا، حياته، مذكراته، محاكمته، بيروت- ٢٠٠٢، ص ٩؛ محمد عصفور سلمان، العراق في عهد الوالي مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩هـ-١٨٦٩-١٨٧٢م، بغداد- ٢٠١٠، ص ٦٥، ٦٦.

فضلاً عن ذلك، تولى ناظم باشا ولاية بغداد خلال المدة ١٩١٠-١٩١١، حيث قام ببعض الاعمال في ناحية الكرادة منها تلبية الناحية لحمايتها من الفيضان، حيث ظهرت في تلك المدة محلات كانت اهمها محطة البو جمعة، ومحطة الناظمية التي سميت بهذا الاسم نسبة الى الوالي ناظم باشا. الا ان بعد عام ١٩١٥ بدأت مدينة بغداد تتوسع نحو الجنوب اي من موضع (السيد سلطان علي) الى الباب الشرقي وعلى اثر ذلك شيدت مساكن انيقة على ضفتي النهر واستمر البناء لتصل ما بين بغداد والكرادة (عبدالامير، ٢٠١٣، الصفحات ١٦-١٧)

اما خلال المدة ١٩١٨-١٩٣٢ قام الاحتلال البريطاني بأنشاء المؤسسات العسكرية وسكك الحديد فقد كان كل شيء مسخراً لخدمة العسكرية البريطانية. ففي ناحية الكرادة جرى بناء (المدرسة العسكرية) في الزوية (كرادة ادريس) تخرج منها عدد من الضباط الاوائل، كما درس فيها الملك غازي (جابر، ١٩٩٠، صفحة ١٥). لابد من القول ان ناحية الكرادة قبل الاحتلال البريطاني كانت عبارة عن قرية صغيرة تفصلها عن بغداد بساتين كثيفة، الا ان البريطانيين قاموا بأنشاء عدد من المؤسسات الرسمية من اجل السيطرة على الناحية منها مديرية الناحية، والمحكمة والبلدية. فضلاً عن ذلك فقد ظهرت خلال تلك المدة ضواحي منها الكرادة والعلوية، والهندي (عبدالامير، ٢٠١٣، صفحة ١٩)

عانت ناحية الكرادة من مشاكل تخص اعداد السكان بسبب عدم توافر الاحصاءات السكانية، الا ان اعداد السكان قد نما في بغداد والمنطقة نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي اضافة الى نشأة الدولة مما وفرت فرص عمل الامر الذي حفز السكان للهجرة للناحية، فقد قدر عدد السكان في للمدة ما بين (١٩٢٧-١٩٢٩) (١١٣٣٨) نسمة في ناحية الكرادة (السعدي، ٢٠١٣، صفحة ٢٢٨) (عبدالامير، ٢٠١٣، صفحة ٢٠)

اضافة الى ذلك، فقد سكنت ناحية الكرادة مجموعة من العشائر المختلفة منها، كما يبينها الجدول في ادناه:

جدول رقم (١) يوضح عشائر ناحية الكرادة من خلال تقرير المفتش الاداري عام ١٩٣٥ (د.ك.و،

١٩٣٥، صفحة ٤/٢).

اسم العشيرة	اسم الرئيس	محل السكن	عدد الذكور	عدد الاناث
الضوايع	جاسم محمد الحبيب	اراضي ديالى	٤٠٠	٤٥٠

٢٦٠	٢٥٠	اراضي ديالى	سعود المحمد	الدفاعة
٣٧٠	٣٠٠	اراضي ديالى	عبدالكريم بن فصيح	البريجات
٢٩٠	٢٨٠	اراضي ديالى	عبدالعزیز المرهج	العميرات
١٣٠	١٢٠	اراضي ديالى	سلمان المراد	الجنابين
١٣٠	١٢٠	اراضي ديالى	محمد الجاسم	المراسمة
٩٠	٨٠	_____	ابراهيم الحمادي	الدليم
٥٤	٥٠	_____	كاظم الحلوس	بني زيد
٣٨	٣٥	_____	جبر الحمد	العبيد
٣٥	٣٠	جادرية	الشيخ علي	السوامرة
١٨٤٧	١٦٦٥			المجموع

وذكر في تقارير المفتش الاداري ان عشائر هذه الوحدة الادارية فرق صغيرة ، وان اخلاقهم كغيرهم من عشائر العراق في قبول الضيوف وقبول الدخالة* وان عشائر هذه الناحية كلهم من افراد العشائر المقيمين ولا يوجد بينهم من عشائر الرحل سوى بعض الغنامة يرحلوا في اوان المرعى بأغنامهم ثم يعودون للمنطقة بعد انتهاء الموسم المذكور وهم يسكنون في اراضي ديالى والرستمية وكرادة ويتعاطون قسما منهم مهنة الزراعة والقسم الاخير ببيع الاحطاب وتزويد بغداد بالألبان والجبن الى بغداد ويشغلون ايضا بصيد الاسماك وان العلاقات الداخلية بين افراد عشائر هذه المنطقة جيدة، ولا يوجد بينهم ضغائن عدا القضايا الاعتيادية وهم مطيعين لأوامر الحكومة ولا توجد لديهم اسلحة وان الاجازات الممنوحة لهم خلال ١٩٣٥ المسجلة ستة وعشرون اجازة، وان مديرية الناحية خالد افندي سعد الدين مخول سلطة عشائرية غير محدودة ومن ١ كانون الاول ١٩٣٥ الى ٧ اب ١٩٣٥ وجدت

* الدخالة: الدخيل هو المذنب الذي يطلب الحماية ممن دخل عليه او التجأ مذنب الى بيت احد طالبا حمايته فان صاحب البيت يحميه بكل ما اوتي من قوة فان مجرد ظهور أي فرد من سكان البيت (ولو كان امرأة) ورميه وتداً من اوتاده عند الباب فذلك يكفي في ايقاف من يحاول اقتحام البيت في مكانه لا يتعداه، اذ ان اجتياز النبعة التي سقط فيها الوتد يعد خرقاً لحرمة المجير، والتقصير في خدمة الدخيل امر يجلب العار على العشيرة كلها. للمزيد من التفاصيل ينظر: المدى الثقافي (صحيفة)، العدد ١١١١، ١٢ كانون الاول ٢٠٠٧.

الدعاوي المهمة المسجلة تسعة منها سبعة قضايا حسمت وقضيتين ارسلت الى المتصرفية للتصديق وان جميع
الدعاوي المحسومة سجلت في سجل الدعاوي (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة ٢/٤)

ثانياً: الاوضاع الادارية في ناحية الكرادة:

بعد قيام ثورة العشرين عام ١٩٢٠، اعيد تقسيم العراق الى (١٠) الوية وهي بغداد والبصرة والموصل*
ويعود سبب تقليص الوية العراق من اربعة عشر الى عشرة الوية، الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها
العراق آنذاك بعد ما سحبت السلطات البريطانية الخزينة العراقية اثر نشوب ثورة العشرين وتسجيل ايرادها لحساب
حكومة الهند (الشجيري، ٢٠٠٥، صفحة ٨٤) وعلى اثر ذلك تم اعادة العمل بالتشكيلات الادارية على الاسس
العثمانية، فاصبح على رأس كل قضاء قائممقام يتبع متصرف اللواء، الذي يعتبر بمركز الحاكم السياسي وعليه
تنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة اليه من وزراء الدولة العراقية (كمونة، ١٩٥٣، صفحة ١٥٧) منها احلال الامن
والنظام وتطبيق مبادئ الحرية والمساواة والعدل وحماية الحقوق الملكية الشخصية للأفراد وسلامتهم، كما يقوم
بأعداد وتعميم وسائل الترفيه لطبقات الشعب اقتصاديا واجتماعياً، والقيام بنشر التعليم على مبادئ صحيحة
والسعي لترويج وتقدم التجارة والصناعة والزراعة والمحافظة على الصحة العامة، وبذل العناية لتحقيق اموال الدولة
وحفظ الخزينة الى غير ذلك من الواجبات (الهاللي، ١٩٥٣، صفحة ٤٩)

اما الشروط الواجب توفرها في القائم مقام: ١- ان يكون عراقياً وقد مضى على تجنسه مدة لا تقل
عن خمس سنوات، ٢- مكملاً الثالث والعشرين من العمر، ٣- سالماً من الامراض المعدية والعاهاات الجسمية
والعقلية، ٤- حسن السلوك والسمعة وغير محكوم بجناية عدا الجنايات السياسية، او بجنحة تمس الشرف كالسرقة
والاختلاس والتزوير والاحتيال (كمونة، ١٩٥٣، صفحة ١٨٤)

* اضافة الى الوية: كركوك والدليم، وديالى وكربلاء، والمنتك والحلة والعمارة، و ٣٥ قضاء، و ٨٥ ناحية، و ١١٦ شعبة. ينظر: عدنان
هيرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٥،
ص ٨٣.

وتعد الناحية الوحدة الإدارية الصغرى، في سلسلة الوحدات الإدارية التابعة للواء ويوجد في كل ناحية، مدير ناحية ومفوض شرطة وموظفون في الدوائر الأخرى الذين يأخذون على عاتقهم تنظيم أمورها (كمونة، ١٩٥٣، صفحة ١٨٧)

ولابد من توفر الشروط اللازمة عند اختيار مدير الناحية منها:

- ١- أن يكون من خريجي كلية الحقوق العراقية، أو أي مدرسة عالية أخرى.
- ٢- أن يكون أحد الأكفاء من موظفي إحدى درجات الصنف الثالث من قانون الخدمة المدنية.
- ٣- أن يكون ممن سبق وأن اشتغل بهذه الوظيفة (كمونة، ١٩٥٣، صفحة ١٨٨)

وفي ضوء ذلك تعاقب على إدارة ناحية الكرادة التي كانت تابعة للواء بغداد، خلال مدة البحث عدد من الموظفين الإداريين ومنهم: خالد افندي سعد الدين الذي كان مديراً للناحية في عام ١٩٣٥، وكان يتقاضى راتباً قدره (٦) دنانير (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة ٢) أما السيد ابراهيم حلمي حسن فقد تخرج من كلية الحقوق وعين بوزارة الدفاع وكان يتقاضى راتب قدره (٢١) ديناراً، وفي عام ١٩٤١ عين مديراً للناحية بنفس الراتب (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة ١٣/١٢)

ثالثاً: الدوائر الخدمية في ناحية الكرادة:

١- الشرطة:

تعد الشرطة احد اهم الاجهزة الامنية التي تشكلت بعد الاحتلال البريطاني للعراق وعودة المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس* (Percy Cox) في الاول من تشرين اول ١٩٢٠ بعد ان اوكلت له مهمة

* برسي كوكس: سياسي وعسكري بريطاني، ولد عام ١٨٦٤ في مدينة هيرونكيت، والتحق بالجيش البريطاني عام ١٨٨٤، وفي عام ١٨٨٩ انضم إلى حكومة الهند، وأصبح وزيراً للخارجية فيها عام ١٩١٤، ورافق الحملة البريطانية على العراق عام ١٩١٦، ونقل بعدها ل طهران سفيراً لبلاده، ثم عاد للعراق بعد ثورة العشرين، وعيّن مندوباً سامياً للعراق حتى ٢٠ نيسان ١٩٢٣، وتوفي عام ١٩٣٧، للتفاصيل ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٥.

تشكيل الحكومة المؤقتة في العام نفسه، ويعتبر جهاز الشرطة من اهم المكونات الأساسية لوزارة الداخلية منذ تأسيسها، وكانت آنذاك تسمى بـ (مفتشية الشرطة) (الشجيري، ٢٠٠٥، صفحة ٦٢)

كانت الشرطة تتألف من ضباط وجنود بريطانيين وهنود وصوماليين استقدموا من عدن، وكانت الشرطة تخضع لأشراف معاون المستشار البريطاني في بغداد العقيد بريسكوت (Prescott) (العبودي، ٢٠٢١، صفحة ٣٢)

وقد اهتمت الادارة البريطانية بتنظيم عملية اعداد وتجهيز القوة ، فعملت على ربطها مع جهاز الشرطة بشكل مباشر والذي بدوره مرتبط بمقر الحاكم المدني العام في بغداد (العبودي، ٢٠٢١، صفحة ٤٥) وبعد تشكيل حكومة عبدالرحمن النقيب الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١-٩ اب ١٩٢٢) وتعين نوري السعيد* مديراً عاماً للشرطة العراقية براتب قدرة (١٣٠٠ روبية) شهرياً، واناطة به مهمة بناء جهاز الشرطة وفق المعايير الحديثة . (العبودي، ٢٠٢١، صفحة ٦٣)

وبذلك عدت الشرطة العراقية جهة تنفيذية واهم مهامها هي المحافظة على النظام واستتباب الامن والقضاء القبض على الاشخاص المطلوبين وتوقيفهم وجلب المكلفين بالخدمة العسكرية وتطبيق القوانين الصادرة من الجهات الادارية والقضائية (المشهداني، ٢٠٢١، صفحة ٥٠)

*نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨، التحق في عمر الثامنة الى المدرسة الرشدية العسكرية وقضى فيها اربعة سنوات، ثم الاعدادية العسكرية ببغداد وتخرج منها عام ١٩٠٢، تخرج من الكلية الحربية باستانبول برتبة ملازم ثاني في عام ١٩٠٦، عين ضابطاً في وحدة مشاة تابعة للجيش العثماني السادس في بغداد. كما اشترك في الحرب البلقانية بصفة ضابط في احد الفياق العثمانية في منطقة تراقيا، كان له دور مميز في تأسيس جمعية العهد، وفي الثورة العربية واحداثها، وفي كل ما رافق تأسيس الدولة العراقية في عهد الملك فيصل الاول وتطورها في سنوات الانتداب. والف اخر وزارتين قبل الغاء الانتداب ودخول العراق في عصبة الامم، واستمر بالعمل السياسي وشكل (١٤) وزارة حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اذ قتل على يد الثوار. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط٢، بغداد، ١٩٨٨؛ سعاد رؤوف شير محمد، نور السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، بغداد، ١٩٨٨.

كان جهاز الشرطة في ناحية الكرادة في عام ١٩٣٥، يتألف ملاكه ٦٠ شرطيا خيالا ومشاة موزعين على مراكز الشرطة في مناطق مختلفة من الناحية (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٢/٢)

جدول رقم (٢) لتوزيع ملاك شرطة ناحية الكرادة لعام ١٩٣٥ (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٢/٢)

ت	المركز او المخفر	مفوض	نائب مفوض	عريف خيال	شرطي خيال	عريف مشاة	شرطي مشاة	خادم
١	مركز الكرادة الشرقية	١	١	١	٤	١	٢١	١
٢	مركز البتاوين	١				١	١٢	١
٣	مخفر العلوية					١	٧	
٤	مخفر الزوية					١	٦	
	المجموع	٢	١	١	٤	٤	٤٦	٢

ونظرا لزيادة السكان في ناحية الكرادة والتوسيع العمراني فيها ازداد عدد افراد الشرطة في المراكز وذلك لأجل المحافظة على الامن، وجاء ذلك بناء على التوصيات التي قدمها تقرير المفتش الاداري الى وزارة الداخلية (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٢/٣)

وفي عام ١٩٣٥، كان مركز شرطة الكرادة الشرقية يوجد فيه معاون مدير الشرطة من الدرجة الثالثة السيد (كاظم العطار) مأمور مركز، ومفوض من الدرجة الرابعة (ظاهر رؤوف) ونائب المفوض (السيد حقي محمود)، اما في عام ١٩٤١ كان يوجد في هذا المركز من الشرطة الخيالة (٢٥) شرطيا بضمنهم ضباط الصف وكانت واجباتهم الاساسية المحافظة على الامن، كما كان لهم واجبات اخرى منها:

- ١- حراسة لجنة اسالة ماء الكرادة : وعدد الخيالة ثلاثة
- ٢- حراسة برق وبريد منطقة الكرادة: عدد الخيالة ثلاثة
- ٣- مكافحة الفيضان بقضاء المحمودية: وقد حدد لها سبعة من الخيالة.

- ٤- مكافحة الفيضان بناحية سلمان باك : حدد اثنان من الخيالة
 ٥- لتعقيب الجنود الهاربين والمتخلفين : حدد اثنان من الخيالة.
 ٦- لحراسة الاصطبلات والدوريات الليلية: وقد حدد لها ثمانية من الخيالة (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ١/١)
- اما صنف المشاة والبالغ عددهم (٣٥) شرطيا في مركز شرطة الكرادة الشرقية، فقد انيطت لهم المهام
 الاتية :

- ١- لوظائف مخفر شرطة الزوية : عدد سبعة من المشاة
 ٢- لحراسة باب المركز: عدد اربعة من المشاة
 ٣- عريف خفر المركز : واحد فقط
 ٤- كاتب المركز والمعاونية: عدد ثلاثة من المشاة
 ٥- مراسل دائرة المعاونة: عدد واحد فقط
 ٦- مفرزة تعقيب الجنود الهاربين: عدد واحد فقط
 ٧- مراسل: عدد واحد فقط
 ٨- مأمور مستودع السلاح :عدد واحد فقط
 ٩- دورية اول الليل واخره : ستة عشر شرطيا من المشاة (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ١/٢)

اما مركز شرطة البتاوين كان في عام ١٩٣٥، انيطت ادارته الى المفوض من الدرجة الثالثة السيد **(ثابت السعيد)** ويساعده المفوض من نفس الدرجة السيد **(عبدالوهاب ليل)**، اضافة الى ذلك يوجد في هذا المركز عشرون شرطي مشاة بضمنهم ضباط الصفوف ولهم واجبات منها حراسة باب المركز وعددهم اربعة من الشرطة المشاة، اضافة الى حراسة دار مدير الشرطة العام: وخصص له ثلاثة من المشاة ، اما حرس مدير الشرطة فكان شرطيا واحداً ، كما وضع حرس على مخزن البانزين وكان يحرسه ثلاثة من شرطة المشاة ، وفي عام ١٩٣٧ كانت دوريات ليلية تتكون من ثمانية من افراد من مركز شرطة البتاوين، كما خصص احد شرطة المشاة ليقوم بمهمة كاتب المركز (د.ك.و، ١٩٣٧-١٩٣٨، صفحة و ١١/٥٠)

وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٣٧، عين السيد (فاضل احمد) مفوض من الدرجة الثالثة في مركز شرطة البتاوين ، وكان الموماً اليه يقوم بواجبه في التحقيق بالجرائم التي كانت تقع في هذه الناحية، ويقوم بمساعدته المفوض من الدرجة الخامسة السيد (موسى عبدالرزاق) * وقد ساعد تعين الموماً اليهم على المحافظة على الامن في المنطقة، فقد كانت تخرج دوريات ليلية، يقوم بها شرطيان في الشطر الاول من الليل وستة افراد من الشرطة في الشطر الثاني، ويوجد ايضا في هذه المنطقة (١٥) حارس ليلي، وقد ادى ذلك الى نقص في مقدار قضايا السرقات والسطو، على ما يبدو ان للدوريات تأثيرا فعالا وان مراقبتها ملائمة (د.ك.و، ١٩٣٩، صفحة و ٥٢)

ومن الجدير بالذكر ، ان مركز شرطة البتاوين قام بتجنيد (١٢) شرطيا، كما كانوا يقومون بتمارين على البنادق والتدريب الرمي بالأسلحة المتوسطة (د.ك.و، ١٩٣٩، صفحة و ٥٣) اما ازياء الشرطة في هذا المركز فقد كانت خلال المدة ١٩٣٧-١٩٣٩ اغلبها بدلات شتوية ، وذكر المفتش الاداري ان البدلات كانت رديئة جدا ، كما ان الافراد كانوا مرتدين سدائر كبير جدا، لذلك طلب المفتش الاداري في تقريره الى وزارة الداخلية الاهتمام بمثل تلك الامور لأجل تحسين مظهر افراد الشرطة العام وقيامتهم (د.ك.و، ١٩٣٩، صفحة و ٥٣)

اما الاسلحة في هذا المركز كانت جميع بنادق نظيفة وصالحة للاستعمال كما ان سجل البنادق كان صحيحا، وكذلك عدد عتاد البنادق ٣٥ طلقة لكل شرطي، اما المسدسات وعددها ثلاثة بحالة جيدة وصالحة للاستعمال، ويوجد ٢٠ طلقة لكل مسدس صحيحا (د.ك.و، ١٩٣٩، صفحة ٥٤)

وكان هناك قضية قتل جديدة بذكر حدثت في عام ١٩٣٨: "في مساء اليوم السابع من شهر تموز عند عودة احد موظفي المصرف العثماني من محل عمله وجد داره بحالة مبعثرة وان خادمتها المدعوة ريجنة بنت يعقوب ملقاة على الارض ومصابة في عنقها بجرح ناشئة عن طعنات سكين ولم يكن حينذاك اي شاهد يؤيد ان المتوفاة كانت في الدار بمفردها غير ان مأمور المركز لاحظ ان زوج حذاء اصفر كان منظفا ومصبوغاً في حين ان فردة واحدة فقط من حذاء اسود كانت مصبوغة فاستنتج من ذلك ان لا بد من اشتغل في الدار المذكور صباغ

*موسى عبدالرزاق: مفوض من الدرجة الخامسة، وتخرج هذا المفوض من مدرسة الشرطة في عام ١٩٣٦ واشتغل في القوة السيارة وشعبة النقلات، نقل عن: د.ك.و، الداخلية- الديوان، تصنيف ٣٢٠٥٠، رقم الملف ٧٧٤١، ملاحظات تفتيشية عن مركز شرطة البتاوين (الكرادة)، الكتاب الرقم ٧٦٣، في ١٦/٢/١٩٣٩، و ٥٢/١١.

احذية في ذلك اليوم وقد عطل عن العمل او تركه بسبب ما تم ظهر ان الصباغ المذكور كان قد اختفى واخيرا عثر عليه في خانقين وعند القبض عليه اعترف بارتكابه الجريمة"، ولقد قام المأمور في المركز بالتحقيق بالقضية بمهارة واطهر استعداد في اكتشاف الجرائم (د.ك.و، ١٩٣٩، الصفحات و ٥٤-٥٥)

كما رصد المفتش الاداري حوادث السير وفق المادة ٢١٩ من قانون العقوبات البغدادي* فقد حدثت اربعة قضايا من هذا القبيل خلال عام ١٩٣٨ فقد ذهب ضحيتها رجل وأمرأه وصبيان وكانت سيارتان مسؤولتين عن ذلك، وسيارة لوري عن وفاة واحد وقد حكم على سواق السيارات الثلاثة، واما القضية الرابعة فقد كانت حول العثور على رجل ميت والظاهر ان سيارة كانت قد دهسته الا انه لا يوجد شاهد او دليل في هذا الحادث.

اما قضايا السرقة والسطو فقد كانت التحقيق يسري بوجه عام، مما اسفر عن نتائج جيدة جدا لا سيما فقد ظهر نقص في عددها من السنوات السابقة مما يدعو الى الرضا (د.ك.و، ١٩٣٩، صفحة و ٥٥)

كان مركز شرطة البتاوين يقوم بتسجيل القضايا المهمة في سجل لتدوين الجرائم، وخلال زيارة المفتش الاداري للناحية في عام ١٩٤١، وجد في سجلات عام ١٩٣٩ لمركز الشرطة، (٣٢) قضية مهمة منها (١٦) محكومة و(١٥) افراج وصلح وقضية واحدة في المرافعة، وفي عام ١٩٤٠ ارتفع سجل الجرائم الى (٨٣) قضية مهمة المحكومة (٣٦)، و(٤٢) افراج وصلح و(٥) قضايا رهن التحقيق، وقد وجد المفتش الاداري ان القضايا بهذا المركز في تزايد. وفي عام ١٩٤١ حدثت ٣٠ قضية مهمة منها (٤) محكومة و(٣) افراج و(٣) في المرافعة و(١٠) رهن التحقيق (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ١٢/١٥)

* قانون العقوبات البغدادي: صدر في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ من قبل قوات الاحتلال البريطاني، وكان في بدايته قانون وقتي للعمل به من قبل السلطات العسكرية البريطانية في ولاية بغداد، وجعل اساسه قانون العقوبات العثماني الذي كان معمولاً به في الولايات العراقية، ووضع في بدايته باللغة الانكليزية وصدرت له ترجمة باللغة العربية عام ١٩٢٠، كما صدرت عليه بعض التعديلات بلغ عددها ١٥ تعديلاً منذ صدوره عام ١٩١٨ حتى الغائه عام ١٩٥٨، للمزيد من التفاصيل ينظر: كامل السامرائي، قانون العقوبات البغدادي وتعديلاته وذيوله موحداً، بغداد، ١٩٤٩، ص ٤.

فضلا عن ذلك، رفع المفتش الاداري في تقريره الى وزارة الداخلية اسماء الهاربين من مركز شرطة البتاوين، كما يبينهم الجدول في ادناه:

جدول رقم (٣) اسماء الهاربين للمدة ١٩٣٧-١٩٤٠ (د.ك.و، صفحة و ٤/١) (د.ك.و، ١٩٤١،

صفحة و ١٦/١٢)

ت	الاسم	تاريخ الهروب
1.	ايوان يايا	١٩٣٧/٢/١٤
2.	جورج كريان	١٩٣٧/٦/١٦
3.	ابراهيم احمد	١٩٣٧/١٠/١
4.	جواد حسين	١٩٣٧/١٠/٣١
5.	اردارش هاريتوز	١٩٣٨/١/١١
6.	عبدالله حبيب	١٩٣٨/٥/٢٠
7.	عبدالله اسم ابيه مجهول	١٩٣٩/٣/١١
8.	يوسف حيم	١٩٣٩/٥/١٨
9.	عبدالكريم رحيمه	١٩٣٩/٩/٢١
10.	حايط فزع	١٩٣٩/٩/٢١
11.	صلاح الدين احمد اغا	١٩٤٠/٧/٥
12.	احمد مهلهل	١٩٤٠/٧/٦
13.	وهاب عبدالله	١٩٤٠/٧/٩
14.	بدن بن علي	١٩٤٠/٦/٧
15.	حسون حبيب	١٩٤٠/٦/١١
16.	حسوني	١٩٤٠/٦/٢٢

17.	فؤاد عمر بركات	١٩٤٠/١١/٢٢
-----	----------------	------------

اما بناء مركز شرطة البتاوين فقد كان ملك ذاتي يبلغ بدل ايجاره السنوي ٨٠ دينار وهو يفي بالأغراض الشرطة، وذكر المفتش الاداري انه سيحصل من هذا البناء مقرا لنقلات منطقتي الكرادة، وسيؤجر بناء جديدا للشرطة بمبلغ سنوي قدرة ١٢٠ ديناراً (د.ك.و، صفحة و ٥٧)

وفي عام ١٩٣٧ كان مركز شرطة العلوية ، يتكون من المفوض من الدرجة الخامسة (محمد رشاد)* مأمور لمركز شرطة العلوية ، وقد حافظ الموماً اليه على الامن في هذه المنطقة وتعتبر اشغاله مرضية وقد عمل المفوض (محمد رشاد) على ارسال دوريات تتكون من اربعة افراد في الشطر الاول من الليل وخمسة افراد في الشطر الثاني، بينما يقوم الشرطيان الخيالن بأجراء الدورية على الطريق العام ويقوم كل من المفوض والعريف بمراقبة هذه الدوريات، اضافة الى هؤلاء يوجد ستة حراس ليلين (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ٨٧/٢٠) ، وذكر المفتش الاداري ان المنطقة التي تجري فيها الدوريات واسعة الارحاء وهي اخذة بتزايد الاهمية ولذا فأنها تحتاج الى عدد اكثر من الحرس الليلين حيث ان القوة الحالية لا يمكنها ان توفر عادة سوى شرطيين او ثلاثة لهذه المهمة (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ٨٨/٢٠)

كما رصد المفتش الاداري سير اعمال الافراد في المركز ، فذكر ان الشرطي المرقم ١٦٩ (صبري ابراهيم) المامه ضئيل بالتدريب والرمي، وكان عديم الخبرة العسكرية وغير لائق للخدمة، اما الشرطي المرقم ٣٧٩ (حسين حيدر) كان امي وعديم الخبرة وقد انزلت به (١٤) عقوبة منذ تعيينه في عام ١٩٣٣ (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ٨٨/٢٠)

اما في عام ١٩٤١ كان المركز يتكون من المفوض من الدرجة الثانية (عباس مهدي) ويوجد في هذا المركز ١٠ افراد شرطة ولديهم عدد من الواجبات منها حراسة باب المركز وكان عددهم اربعة، فضلا عن ذلك

* محمد رشاد: مفوض من الدرجة الخامسة، تخرج الموماً اليه في المدرسة تدريب الشرطة في سنة ١٩٣٥، نقل عن :د.ك.و، الداخلية- الديوان، تصنيف ٣٢٠٥٠، رقم الملف ٧٧٤١، مفتشية الشرطة للمنطقة الثالثة، الى مدير الشرطة العام بغداد، تفتيش مركز شرطة العلوية، العدد ١١١، في ٢ كانون الثاني ١٩٣٩، ص ٨٨

حدد لاحد الشرطة المشاة مهمة كاتب مركز الشرطة، كما كان مركز شرطة العلوية يقوم بالدوريات الليلية، والتي يقوم بها خمسة افراد من الشرطة (د.ك.و، صفحة و ١٢/١٥)

اما الالبسة كانت القيافة نظيفة ولم يتم توزيع بدلات شتائية جديدة، وكانت بدلات الافراد قديمة في كثير من الحالات، اصبحت رديئة نوعا ما كانت الالبسة كاملة (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ٢٠/٨٩)

وعند زيارة المفتش الاداري هذا المركز وجد فيه سجل للقضايا المهمة المسجلة بمنطقة العلوية لعام ١٩٣٩ (١٥) قضية مهمة منها (٦) محكومة (٨) صلح وافراج (١) ، ويقابلها في سنة ١٩٤٠ (١٧) قضية مسجلة منها (٤) محكومة و(١١) صلح وافراج و(٢) رهن التحقيق. وفي بداية عام ١٩٤١ ليوم وصول المفتش الاداري في ١٠ نيسان من العام نفسه، كان هناك (٤) قضايا منها (٢) محكومة وواحدة صلح وواحدة رهن التحقيق (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ٣/١)

اما بناء المراكز الداخلي والخارجي كانت بحاجة ماسة الى ترميمها حيث ان الرطوبة والامطار سببت تلف البناء الخارجي فاصبح الاجر مكشوفاً ومعرضاً لخطر التفكك، وكذلك قد اخذت الامطار تتسرب من السطوح من جراء ذلك، واصبح غير صالح للسكن ويجب النظر في امر تنسيق وتنظيم مشتعلات البناء الخارجية وهدم غير المطلوبة منها حيث انها بحالة قوية من الخراب وعلى وشك الانهيار ومظهرها يدل على عدم الانتظام وعدم الاعتناء بالبناء الى الحد الابدع، واكد التقرير ان البناء كان ملك اميري، وذكر تقرير المفتش الاداري ان ملاحظ دائرة الاشغال العامة قد قدم كشف بالرتيبات المقتضية له، ولكنه يظهر انه لم يتخذ اي عمل بهذا الشأن ، ولذا اقترح المفتش الاداري في تقريره بان تسلم دائرة الاشغال العامة البناء المذكور الى مديرية الشرطة العامة لتقوم بأمر وقايته واجراء الترميمات اللازمة (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ٢٠/٩٢)

اما مركز شرطة الزوية فقد انيط بعهدة معاون مدير الشرطة السيد (علي غالب) * وقد استمر تسعة اشهر وكان قائم بإنجاز اعماله بصورة جيدة ، بعد ذلك عين مأمور المركز المفوض من الدرجة الثالثة السيد (جواد

* علي غالب: التحق الموماً اليه بالشرطة من الجيش في سنة ١٩٣٢ ، وعين بعد تخرجه في مدرسة في القوة السيارة ، واشترك في الحركات الاشورية والبرزانية وخدم ايضاً في الديوانية وكان قائداً بوكالة مديرية شرطة الكمارك، ثم انيطت له مركز شرطة الزوية. نقل

احمد* في تشرين الاول ١٩٣٧ ، وكان مزود بسلطة محقق وقائم بهذه الوظيفة مأمور المركز بان واحد (د.ك.و، ١٩٣٨، صفحة و ١٤٤/٢٠)

ومن القضايا المهمة التي وقعت داخل ناحية الكرادة وسجل في مركز شرطة الزوية ، حادثة سلب لخمسة سيارات بأراضي الرستمية ونتيجة التحقيقات والتعقبات القي القبض على المتهمين وهم "(حسن العباس، وحسين بن عبدالله، وعبدالله الحمد، وحמיד ومجهد ولدي منصور من عشيرة الجنابين) ، وقد احيلت اوراقهم الى حاكم جزاء الكرادة للمرافعة فان محكمة الجزاء قررت احالة كل من (حميد ومجهد ولدي منصور) الى محكمة الكبرى لمرافعتهم وفقا للمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات البغدادي، والافراج عن الثلاثة الاخرين، وكانت علاقة الشرطة مع الادارة حسنة (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ١٧/٣)

من جانب اخر، كان مخفر شرطة الفضلية احد مخافر الزعفرانية تابع لناحية سلمان باك، غير ان قوة المخفر المشكلة من عريف واحد وخمسة افراد من الشرطة كلهم من صنف الخيالة من ملحقات ناحية الكرادة الشرقية من الواجهة الادارية وهم يقومون بالواجبات التي تعرضها عليهم ادارة ناحية الكرادة (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ٣/١)

٢- البلدية:

ترجع البدايات الاولى لتشكيل الادارة البلدية الحديثة في الدولة العثمانية إلى السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) عندما اوعز بتشكيل مفتشية الاحتساب "احتساب نظارتي" في سنة ١٨٤٣م التي أوكل اليها مهام تفتيش الاسواق والأشرفاء على المكاييل والموازين وغير ذلك من المهام، وعلى اثر ذلك اسست

عن: د.ك.و، وزارة الداخلية-الديوان، رقم الملف ٧٧٤١، تصنيف ٣٢٠٥٠، تفتيش المراكز الثانوية التابعة لمركز شرطة الكرادة، مركز شرطة العلوية، ١٤-١٥ كانون الاول ١٩٣٨، و ١٤٤/٢٠.

* جواد احمد: تخرج الموماً اليه من مدرسة الشرطة في سنة ١٩٣٠، وقد سبق وخدم في لواء كربلاء وفي القوة السيارة، وفي عام ١٩٣٧ انيطت له مأمورية مركز الزوية في الكرادة. نقل عن : المصدر نفسه، و ١٤٤/٢٠.

عدد من البلديات في عدد من الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد، اذ اسست اول بلدية في ولاية بغداد عام ١٨٦٩ كما شيدت بناية خاصة لدائرة بلدية بغداد (عبدالكريم، ٢٠٠٣، الصفحات ١٣٢-١٣٣)

وفي عام ١٩٢٣ شكلت بلدية الكرادة وكانت تابعة الى وزارة الداخلية (حمد، ٢٠٢٣، صفحة ٣) وقد كانت بلدية الكرادة في بادئ الامر قد اتخذت من بيت (عزرا الاحمر) مقراً لها ثم انتقلت الى دار خضوري بالبوليسخانة، وكان رئيس بلدية الكرادة يتمتع بسلطة واسعة، فقد عد بمثابة مديراً للناحية وممثل عن الحكومة في المنطقة، بعد ذلك قلت اهميته بتمركز سلطة مدير الناحية، وكانت على بلدية الكرادة القيام بأعمال التنظيف وفتح الطرق وتنوير الشوارع ورشها ومراقبة اصحاب الزوارق واجورها وغير ذلك من الاعمال الاخرى (السعدي، ٢٠١٣، صفحة ١٧٠)

وخلال انتخابات البلدية في نيسان ١٩٢٣، التي ضمت منطقة الانتخابات كلا من الكرادة الشرقية وكرادة مريم، وكانت نتيجتها فوز السيد صادق بـ(١٦٣) صوتاً والحاج ناجي* (١٦٠) صوتاً، بالرغم من ذلك تنازل السيد صادق عن رئاسة البلدية للحاج ناجي فاصبح رئيساً لها. كما انتخب الحاج ناجي عضواً في المجلس التأسيسي العراقي في شباط ١٩٢٤، واصبح عضواً منتخباً ثانوياً عن الكرادة الشرقية (السعدي، ٢٠١٣، الصفحات ١٧٣-١٧٤)

ان بلدية ناحية الكرادة واطرافها مرتبطة بأمانة العاصمة، وقد اظهر تقرير المفتش الاداري عام ١٩٣٤، ان موظفي الامانة لا يراجعون مدير ناحية الكرادة لا في المسائل الكبيرة ولا الصغيرة ولا يكثرثون لأوامره، وحول ذلك طلب المفتش الاداري من وزارة الداخلية اعتبار مدير ناحية الكرادة ممثلاً الى امانة العاصمة، كما هو رئيس الوحدة الادارية وممثلاً لجميع دوائر الدولة وان موظفي امانة العاصمة مرتبطون به وان امين العاصمة معه ليكون مدير ناحية الكرادة على علم من الامر من جهة ولتكون سلطته الادارية غير محدودة من جهة ثانية وهذه احسن طريقة تكفل الانتظام لتمشيه الامور هناك (د.ك.و، ١٩٣٤-١٩٣٥، صفحة ٣/١)، كما رصد المفتش الاداري اهم الشوارع في ناحية الكرادة، وهو شارع سبع قصور الذي يمتد من طريق الهندي الى معمل الغزل العائد الى

* الحاج ناجي: من مواليد منطقة الزوية/ الجادرية في الكرادة في عام ١٨٤٨، وتوفي في الاول من شباط عام ١٩٥٠ عن عمر ناهز (١٠٥) سنوات. ينظر: عباس فاضل السعدي، المصدر السابق، ص ١٧٤

ميرزا يعقوب ، ويعتبر من الشوارع المهمة في الكرادة والذي كان لا ينور بالكهرباء ولا بالمصابيح النفطية ايضا، وان ذلك كان يؤثر بصعوبة على قيام افراد الشرطة والحرس بالدوريات خلال الليل (د.ك.و، صفحة و ١٨/١٢)

وحول الموضوع نفسه، طلب المفتش الاداري في عام ١٩٣٥، الاشعار الى امانة العاصمة لأجل تنوير الشارع المذكور بالكهرباء، اضافة الى لزوم ائارة الطريق الكائن بين بناية المستوصف ودار الحكومة ، فقد كانت المسافة بينهما قصيرة تسد حاجتها اربعة او خمسة مصابيح ولا يكلف ذلك نفقات كثيرة وحول الموضوع ذكر المفتش الاداري "اذ ان هناك عواميد كهربائية قائمة هذا واننا نشارك مدير الناحية حول الحاجة العامة لذلك سواء اكان ذلك من وجهة الامن او احترازا من وقوع اصطدام السيارات التي طالما تجتاز الطريق المذكور فعليه نرجو التفضل بإحالة الامر الى امانة العاصمة بغية ان تقوم بأجراء ما يلزم في هذا العدد بأسرع وقت ممكن" (د.ك.و، ١٩٣٤-١٩٣٥، صفحة و ١/١)

وقد اجابت امانة العاصمة على كتاب وزارة الداخلية حول ائارة الطريق الكائن بين المستوصف ودار الحكومة في الكرادة الشرقية، "حيث ان امانة العاصمة مهتمة في تنوير الطريق العامة واستبدال القناديل النفطية بالكهرباء وقد اوعزنا الى الشركة بتنوير الطريق المبحوث عنه" (د.ك.و، ١٩٣٤-١٩٣٥، صفحة و ١/١)

والشيء الغريب الذي وجده المفتش الاداري عام ١٩٣٥ في ناحية الكرادة انه لا يوجد مجزرة لذبح الاغنام وان الجزائريين كانوا يذبحون الاغنام في البساتين وفي بيوتهم الخاصة وان هذا الحال مضر جدا للصحة، وطلب المفتش الاداري الاسراع بصدور الامر ببناء مجزرة في الناحية (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٦/٢)

٣- دائرة الاستهلاك في ناحية الكرادة:

تعد دائرة الاستهلاك احد الدوائر المالية والمسؤولة عن تنظيم الفعاليات المالية في الناحية، كما انها متعلقة بجباية الضرائب والرسوم ، ومأمور هذه الناحية (داود افندي العجيلي) كان راتبه خمسة دنانير ويساعده اثنين الاول خيال والآخر من المشاة، وقد اطلع المفتش الاداري على الواردات العمومية اعتبارا من ١ نيسان ١٩٣٥ الى نهاية تموز كما يبينها الجدول في ادناه:

جدول رقم (٤) يوضح الواردات العمومية في ناحية الكرادة عام ١٩٣٥ (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و

(٦/٢)

الشهر	دينار	فلس
نيسان ١٩٣٥	٢٨	٥٠٩
مايس ١٩٣٥	٨	٦٨٠
حزيران ١٩٣٥	٩	٥٢٨
تموز ١٩٣٥	١٢	٨٦٠

هذا ولقد بلغت حوادث التهريب من الاول من كانون الثاني ١٩٣٥ وحتى ١٧ اب ١٩٣٥، (تسعة عشر) حادثة منها (سبعة) حوادث صدر قرارها واستوفى عنها الرسم والغرامة وواحدة سدد حسابها بعد التدقيق واثنين صدر القرار باستيفاء الغرامة والرسم وستة لم تصدر قرارها، وان منطقة الاستهلاك في هذه الناحية كانت جديدة وفيها مواقع مهمة مما وجب مراقبتها وبالنظر الى جباية هذه المنطقة ساعي خيال واحد لا يكفي للمحافظة بالصورة المطلوبة، وعليه ولأجل التمكن من المحافظة على واردات الدولة من التهريب، اقترح المفتش الاداري اعطاء مخصصات حيوان الى مأمور استهلاك الكرادة كي يتجول هو ايضا شخصياً ويتسنى له المراقبة جيدة (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٧/٢)

وفي عام ١٩٣٥، كان يوجد داخل ناحية الكرادة محطة للدهون مثل استخراج الزيت من السمسم وغيره وكان اغلب عمالها من العراقيين، اضافة الى معملا للغزل يعود الى (عزيز ابن مرزا يعقوب) يشتغل فيه مائة عامل يوميا وكلهم من العراقيين الا بعض الاخصائيين من الاجانب. ومعملا للشخاط يديره الشخص المسمى (ناجي الكفيش) مع شركاء سوريين عماله عراقيين ما يقارب الثلاثين والفنيين منهم من الاجانب وقد استخرج بقيمة (٢٥٠) دينار من الشخاط خلال السنة الماضية ولما كان الشخاط المذكور غير صالحا فقد اضطر صاحب المعمل لتأجيل العمل حتى جاء بأخصائي من الاسكندرية، بعدها اصبح المعمل يشتغل بشكل جيد لإخراج الشخاط الجيد، ويوجد ايضا سبعة معامل للطابوق بأيادي عمال عراقيين في ناحية الكرادة (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة و ٧/٢)

رابعاً: الاوضاع الاجتماعية في ناحية الكرادة

١- التعليم:

كان التعليم في العهد العثماني مقتصرًا على الجوامع والمدارس في بغداد، واستمرت هذه الاوضاع التعليمية فلم يتقدم المجتمع العراقي، بل بقي في عهود الدولة العثمانية يسير من سيئ الى اسوء، والناس في تخلف من ناحية التعليم، وكان انتشار التعليم مقتصر على الكتاتيب التي تستند على تعليم الصغار بعض آيات القران الكريم، واستمر الوضع حتى تولي مدحت باشا ولاية بغداد (١٨٦٩-١٨٧٢) ، فقد ظهرت بوادر التعليم وتم افتتاح اربعة مدارس (الاعدادية العسكرية، الفنون والصنائع، الرشدية المدنية واخرى عسكرية)، واعتمدت في دراستها على اللغة العثمانية ومناهجها التي تدرس فيها (الجغرافية والحساب، والتاريخ، واللغات الاجنبية) (الحميري، ٢٠١٩، صفحة ١١٣) اما في ناحية الكرادة فقد تأسست اول مدرسة ابتدائية (السيادة الوطنية) في عام ١٩٠٠، وكان عدد طلابها انذاك (٧٣٣) طالباً وطالبة (عبدالامير، ٢٠١٣، صفحة ٣٢)

واستمر التعليم في العراق يعاني من التخلف مع السياسية البريطانية، فقد عمل البريطانيون في عام ١٩١٨ باستغلال السياسية التعليمية ، فاهتموا بالتعليم الفني بسبب حاجتهم الى كادر عراقي ملم في الشؤون المالية والتجارية، فتم افتتاح في ٢٨ ايار ١٩١٨ مدرستين الاولى (مدرسة مأموري المالية) التي تحتوي على قسم تعلم اللغة التركية، اما المدرسة الثانية (مدرسة التجارة المسائية) لأجل تعلم ترتيب الوضع الضريبي في العراق (احمد، ١٩٨٢، صفحة ٩)، وفي ناحية الكرادة فقد افتتحت وزارة المعارف مدرسة في عام ١٩٢٠ رغبة منها في ان لا يحرم ناشئة سكان الناحية من التعليم، وتم تجهيز المدرسة بالمعدات اللازمة والاثاث المدرسي، وقد جرت حفلة افتتاحها في منتصف شهر تشرين الثاني من العام نفسه وحضرها مدير ناحية الكرادة آنذاك ، وحضر ووفد ناب عن ناظر المعارف (صحيفة العراق، ١٩٢٠)، وبعد هذه المدة بدأ التعليم في العراق يأخذ منحى جديد مع

تأسيس وزارة المعارف، التي اخذت على عاتق ادارة شؤون التربية والتعليم، ورفع المستوى الثقافي في البلاد، وفي عام ١٩٢٦ انشأت مدرسة ابتدائية وهي مدرسة الكرادة الشرقية (عبدالامير، ٢٠١٣، صفحة ٣٧) اما في عام ١٩٣٥ كان توجد في ناحية الكرادة مدرسة للبنات اولية في البتاوين، والثانية ابتدائية في محلة البو جمعة، وثلاثة مدارس للبنين الاولى ابتدائية في محلة البو جمعة والثانية اولية في محلة الزوية والثالثة اولية في محلة البتاوين ونظرا لتوسع العمران في الكرادة وكثرت سكانها اوصى المفتش الاداري بفتح مدرسة متوسطة فيها (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة ٦/٢)

٢- الصحة:

يمكن القول ان الواقع الصحي في العراق، كان مترديا بشكل كامل سواء من ناحية الادارة الصحية او من ناحية انتشار الامراض، اذ انه بعد الاحتلال البريطاني للعراق اسست اول ادارة صحية في بغداد، وكان جميع الاطباء اجانب لعدم وجود اطباء عراقيين، وعند تشكيل اول حكومة عراقية ظهرت وزارة الصحة في ١٢ ايلول ١٩٢١، الا انها الغيت واصبحت مديرية تابعة لوزارة الداخلية، وفي عام ١٩٣٩ الحقت بوزارة الشؤون الاجتماعية التي استحدثت في ذلك التاريخ (خلف، د.ت، صفحة ٣٩٣)

كان المستوصف في ناحية الكرادة عام ١٩٣٥، يرجعه عدد كبير من عشائر اراضي ديالى وعشائر الدورة وسكان الكرادة من العمال والفلاحين، واما الاغنياء في ناحية الكرادة فيراجعونهم اطباء، ويبلغ العدد المراجعون (١٦٠) كما ان الطبيب في المستوصف يقوم بزيارة القرى مرة في الاسبوع علاوة على وظيفته في الكرادة، وان الموماً اليه مواظب على اوقات الدوام. وظهر تقرير المفتش الاداري وجود مشكلة حول النساء في ناحية الكرادة يترددون على عرض انفسهن على الطبيب وذلك بسبب طبيعة المجتمع آنذاك، حول الموضوع اوصى المفتش الاداري تعيين قابلة متعلمة ماهرة، اما تجهيزات المستوصف كاملة جميعها مثل الات الجراحية والعقاقير مع الاثاث، والنظافة كانت جيدة (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة ٥/٥)

اما بناء المستوصف فقد كان دار صغير مأخوذة في الايجار بمبلغ قدرة (٢٨) دينار سنويا، ويكون المستوصف ضيقا في الصيف حارا وفي الشتاء باردا، ولا يوجد في ناحية الكرادة سوى بعض الامراض السائدة انذاك مثل الملاريا، والتراخوما، والديدان. (د.ك.و، ١٩٣٥، صفحة ٥/٥)

اما الواقع الصحي عام ١٩٤١، في ناحية الكرادة فقد كان متردي، ففيها مستوصف واحد، ويوجد فيه الطبيب (يعقوب افندي كباي) خريج جامعة بيروت، كما يساعده المعاون الصيدلي (يعقوب افندي مصفي) ومضمد (حنا افندي) وخادم عدد واحد، كما كان يوجد قابلة تعمل في المستوصف اسمها (حنة) بدون راتب، اضافة الى المضمد (مهدي) بدون راتب، اما معدل المراجعين اليومي لهذا المستوصف (٢٥) مريضاً يومياً (د.ك.و، ١٩٤١، صفحة و ٧/٧)

الخاتمة

اسفر البحث عن عدد من النتائج المهمة منها:

- ١- تمتعت الناحية بموقعها المميز على نهر دجلة وديالى ، مما جعلها حلقة وصل بين اقضية ونواحي مدينة بغداد .
- ٢- ناحية الكرادة من المناطق الواسعة في بغداد والتي يسكنها عشائر متنوعة، الذين تميزوا بكرم اخلاقهم وتقبلهم الضيوف، مما يعكس صورة جميلة عن سكان الناحية.
- ٣- بسبب سعت الناحية من ناحية المساحة والسكان ، فقد أنشأ فيها خمسة مخافر للشرطة من اجل المحافظة على سلامة وامن المنطقة. والتي اسهمت في تحقيق ذلك بشكل كبير.
- ٤- دور المفتشين الاداريين ومنهم السيد عبدالله مظفر في رفع التقارير التي ضمت معلومات قيمة عن الدوائر الخدمية والاجتماعية في الناحية.
- ٥- بسبب موقع الناحية المهم فقد شيد فيها المنشآت الصناعية، منها معمل للغزل، ومعمل للشخاط، والطابوق.

٦- اهتمام المفتشين الإداريين في تسجيل مختلف المعلومات عن المراكز التي يزورونها، وتسجيل ملاحظاتهم عنها.

قائمة المصادر:

- (٢٩ تشرين الثاني، ١٩٢٠). صحيفة العراق.
- ابراهيم خليل احمد. (١٩٨٢). تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢. البصرة: مطبعة جامعة البصرة.
- احمد يونس الجشعمي وياسين عباس حمد. (اذار، ٢٠٢٣). بلدية مراكز الوية بغداد والكوت وديالى ١٩٢١-١٩٥٨. مجلة العلوم الانسانية (المجلد ١٤).
- اسماعيل خليل ابراهيم المشهداني. (٢٠٢١). الطارمية دراسة في احوالها الادارية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٢١-١٩٥٨. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-الجامعة العراقية.
- حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة. (١٩٥٣). الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق. بغداد.
- حسين فيصل جعفر. (كانون الاول، ٢٠١٧). اثر قطع الشوارع على التلوث البيئي لمدينة بغداد (محلة ٩٠٩ في الكرادة الشرقية كحالة اساسية). مجلة ديالى للعلوم الهندسية، العدد الرابع (المجلد العاشر).
- د.ك.و. (١٩٣٤-١٩٣٥). التقارير التفتيشية العامة عن الدورة الثانية لسنة ١٩٣٤، من رئاسة التفتيش الاداري الى وزارة الداخلية حول تفتيش ناحية الكرادة، العدد ٩٨٩٨ في ٢٠ اب ١٩٣٤. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.
- د.ك.و. (١٩٣٥). الى رئيس الهيئة التفتيشية للمنطقة الثالث في بغداد، تفتيش ناحية الكرادة سري، ١٥ اب ١٩٣٥. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٥). الى متصرفية لواء بغداد صورة عن تقرير هيئة التفتيش الاداري للمنطقة الثالثة المرقم ٢٣
والمؤرخ ١٧ / ١ / ١٩٣٥ بخصوص ادارة الاستهلاك في ناحية الكراد ذي العدد ١٩٦٥٨، وثيقة، وزارة
الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٥). تفتيش ناحية الكراة ١٩٣٥. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٥). سري، رئاسة هيئة التفتيش للمنطقة الثالثة في بغداد، العدد ٢٤، ١٧ اب ١٩٣٥. وثيقة، وزارة
الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٧-١٩٣٨). تفتيش الشرطة في بغداد ١٩٣٨-١٩٣٨، مفتشية الشرطة للمنطقة الثالثة الى مديرية
الشرطة العام بغداد، تقرير التفتيش عن مركز شرطة البتاوين العدد ١٤٤، ١٩ مارت ١٩٣٩. وثيقة، وزارة
الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٨). تفتيش المراكز الثانوية التابعة لمركز شرطة الكراة، مركز شرطة العلوية، ١٤-١٥ كانون
الاول ١٩٣٨. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٣٩). ملاحظات تفتيشية عن مركز شرطة البتاوين (الكراة)، الكتاب رقم ٧٦٣، ١٦ / ٢ / ١٩٣٩.
وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٤١). تفتيش ناحية الكراة ١٩٤١-١٩٤١ دائرة التفتيش الاداري في بغداد، الى وزارة الداخلية (تفتيش
ناحية الكراة) العدد ١٤ في ١٠ / ٤ / ١٩٤١. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (١٩٤١). تقرير ناحية الكراة ١٩٤١، دائرة التفتيش الاداري في بغداد الى وزارة الداخلية العدد ١٤، ١٠ /
٤ / ١٩٤١. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (بلا تاريخ). دائرة التفتيش الاداري في بغداد، الى وزارة الداخلية حول تفتيش ناحية الكراة، العدد ١٤،
١٠-٢٠ / ٤ / ١٩٤١. وثيقة، وزارة الداخلية-الديوان.

د.ك.و. (بلا تاريخ). ملاحظات تفتيشية عن مركز شرطة البتاوين، العدد ١٤٤، ١٩ مارت ١٩٣٩. وثيقة، وزارة
الداخلية-الديوان.

- دينا وحيد عبدالامير . (٢٠١٣). خدمات التعليم العام في وحدة بلدية الكرادة ((دراسة في جغرافية المدن)). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات-جامعة بغداد.
- سلام هاشم جار الله العبودي. (٢٠٢١). شرطة لواء بغداد ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية.
- شاكِر جابر . (١٩٩٠). من تاريخ الكرادة الشرقية قديماً وحديثاً (الإصدار الجزء الاول). مطبعة الشعب.
- عباس فاضل السعدي . (٢٠١٣). الكرادة الشرقية دراسة جغرافية-تاريخية-تراثية (المجلد ط١). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- عبدالرزاق الهلالي . (١٩٥٣). معجم العراق سجل تاريخي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي يبحث بايجاز دقيق عن مختلف نواحي الحياة العامة في العراق منذ العهد العثماني حتى اليوم (الإصدار الجزء الاول). بغداد: مطبعة النجاح.
- عدنان هرير جودة الشجيري . (٢٠٠٥). النظام الاداري في العراق دراسة تاريخية. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب-جامعة بغداد.
- علاء خميس علوان الحميري . (نيسان، ٢٠١٩). تطور التعليم واثره في الحياة الاجتماعية ١٩١٢-١٩٥٨. مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية.
- لمى عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم . (٢٠٠٣). الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨. اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب-جامعة الموصل.
- مهند عبدالكريم خلف . (د.ت). الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي ١٩٥٨-١٩٦٣. مجلة الجامعة العراقية (الجزء الثاني).
- وليد محمد كاطع . (٢٠١٧). التباين المكاني للخدمات المجتمعية لبلدية الكرادة في مدينة بغداد. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية.

